

انتقادات لبعثة التقييم المشتركة

مايكل كيفان

كانت بعثة التقييم المشتركة للسودان عبارة عن عملية مفتوحة واستشارية، وأوجدت أرشيفا مثيرا للإعجاب لطلاب إعادة الإعمار بعد الحرب، ولكنها لم تعر انتباه كاف للعدالة وأخفقت في تقديم شبكة أمان للأسر المهيمشة.

إلقاء اللوم على أي من ذوي السلطة الحاليين، في أي من الخرطوم أو جيش تحرير السودان، بسبب الهجمات ضد المدنيين، وتسليح الميليشيات المؤكدة، وانتهاكات حقوق الإنسان. وخلفت عمليات التبرئة الدبلوماسية انطبعا متواني بأن الزعيم الوحيد الذي يتحمل المسؤولية هو جعفر النميري، الرجل العسكري القوي المخلوع عن السلطة منذ عقدين من الزمن. وعضا عن ذلك فإنه يتم تقديم الحرب الأهلية في السودان في الغالب على أنها انفجار حتمي نابع من التوترات المحلية المنتجة عن الضغط على قاعدة موارد آخذة في النقصان. ويلمح تركيز بعثة التقييم المشتركة على النزاع على المستوى المحلي أن الفقراء، الرعويين والفلاحين الذين لا يمكنهم التقدم، كانوا هم المسؤولين عن الحرب والآن هم بحاجة لأن يتعلموا كيف يتعاونون. وبما أنهم كانوا سبب الحرب، ولم يؤخذ منهم أي شيء، فليس هناك ضرورة لتعويضهم.

يجب على المتعلمين المرتبطين مع السودان أن يُدكروا صناع السياسة أن برامج ضمانة الدخل والتعويض، فضلا عن التنمية التي تقودها الدولة، ربما تكون هي الحلول المفضلة للفقراء، وربما تكون مثل هذه البرامج فعالة أكثر في التلطيف من مستوى الفاقة، وفي تحقيق النمو واستعادة العدالة.

مايكل كيفان، الرئيس السابق لرئاسة جمعية الدراسات السودانية، (www.sudanstudies.org)، ويُدرس في قسم الاقتصاد بجامعة سانتا كلارا في كاليفورنيا. البريد الإلكتروني: mkevane@scu.edu وانظر أيضا: <http://lsb.scu.edu/~mkevane/sudan.htm>

نساء يستقن من بئر في مالواكون في جنوب السودان

الفلاح حمارا أصغر سنا وأقوى، أو أن يرسل الأباء أطفالهم إلى مدارس أفضل، أو ليستثمر بائع الشاي في مجموعة أخرى من أكواب الشاي؟

من المخيب للأمال أن أحدا لم يأخذ بعين الاعتبار أي برامج دعم للدخل، على الأقل للسيدات الكبيرات سنا والعائلات التي لديها أطفال في أعمار المدارس. لقد أظهرت الكثير من الدراسات أن مستوى كفاءة هذه البرامج يكون بمستوى إنفاق الحكومة عليها فحسب، وأن لها آثار ممتدة عبر القطاع الخاص.

إن التعليم والطرق في صميم ميزانية بعثة التقييم المشتركة، والسؤال الذي يطرح هنا هو هل القطاع الخاص غير قادر على إدارة التعليم بنجاح، خاصة في الجنوب حيث أن المبشرين المسيحيين والمنظمات غير الحكومية مستعدة جدا لتقديم العون المالي للتعليم في المدارس. الجميع معجب بفكرة بناء الطرقات، ولكن الفقراء، في السودان في الأماكن الأخرى، يعلمون أن المعونات التي تأتيهم تذهب بشكل غير متكافئ إلى الأغنياء، وبلا شك في أنهم يفضلون الحصول على درجات هوائية، ولكن الدرجات الهوائية ليست مذكورة بناتا في وثائق بعثة التقييم المشتركة. وبينما تقوم السودان بالبناء، فهناك خطر حقيقي من أن ينتفع الأذكاء والأغنياء من الاستثمار العام، بينما يبقى الآخرون في قاع البئر.

أحد العيوب الرئيسية الأخرى في ميزانية بعثة التقييم المشتركة هي أنها ينقصها أي مكون من مكونات العدالة، فمن حق ضحايا جرائم الحرب أن يحصلوا على التعويض، وتقرير الخلاصة يتقاضي

الحكومة المسماة بحكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، والجهات المانحة ملتزمين، في ظل ميزانية الإنفاق على التنمية التي قدمتها بعثة التقييم المشتركة في شهر مايو ٢٠٠٥، بإنفاق مبلغ أقل من ٨ مليار دولار أمريكي فقط في السنتين ونصف التالية.

تعتبر الميزانية انعكاسا مشوقا لطريقة التفكير التنموي المعاصر ولكنها تحتوي على أولويات في غير مكانها، فبناء المدارس والعيادات الصحية والطرق تلتهم أكبر جزء من الميزانية. وعندما ترتفع النفقات العامة فجأة، يصبح البناؤون من أول المنتفعين. المبلغ المخصص لسياسة الأراضي في جنوب السودان هو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي، ومن الغريب أن المبلغ المخصص للإعلام في المنطقة هو ٤٨ مليون دولار أمريكي. إذن سيتم إنفاق مبلغ على الإعلام يصل إلى ٢٤٠ ضعف أكثر من المبلغ المخصص لسياسات التنمية لتجنب مجازفة تعريض السلام للخطر بسبب النزاعات على الأراضي. لقد خصص مهندسو الميزانية مبلغ ١١٩ مليون دولار أمريكي لتشغيل بنك السودان المركزي ولكن خصصت مبلغ ١,٩ مليون دولار لتشجيع المساواة بين الجنسين في سياسة وممارسة الحكومة.

لماذا لا يتم منح مبلغ ٨ مليون دولار للسودانيين؟

عندما ن فكر مليا في أنه يجب على عملية الإنفاق على عملية إعادة الإعمار أن تستهدف العشرين مليون سوداني المهمشين (من أصل تعداد ٣٢ مليون نسمة) إذن يجب عليك إنفاق حوالي ١٦٠ دولار أمريكي للفرد. وبعد طرح تكلفة البيروقراطيين الضئيلة، وتكاليف الاستشارة، والتكاليف الأخرى، يبلغ مجموع السداد السنوي حوالي ١٥٠ دولار أمريكي لكل فرد فقير في السودان للسنوات القليلة القادمة. وسيفضل معظم الفقراء وبدون شك أن يتلقوا مبلغا من المال كتمكئة للدخل بدلا من الحصول على مجموعة من الخدمات. لماذا افترض مؤلفو بعثة التقييم المشتركة أن يمكنهم التخطيط ببراعة أكثر، وأن نظرائهم في حكومة السودان أو حركة تحرير السودان يمكن أن ينفقوا بكفاءة أكبر، غير المواطنين الفقراء في بحر الغزال أو جبال النوبة أو مرتفعات البحر الأحمر؟ لماذا لا يجب علينا أن ننق في السودانييين وقدرتهم على اتخاذ الخيارات الإستراتيجية لتعزيز مستوى المعيشة، ليشترى

